



اثر السياسة المالية الاستثنائية في الناتج المحلي الاجمالي في ظل الصدمات

النفطية: العراق حالة دراسية

أ.د. حيدر نعمة نجيت

جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد

heider.nima@uokufa.edu.iq

الباحث. علي طالب جواد الشمري

وزارة المالية، مصرف الرافدين

alialshmmire1992@gmail.com

المستخلص:

تُعد السياسة المالية الاستثنائية إحدى الأدوات الحيوية التي تعتمد عليها الحكومات للتعامل مع الصدمات الاقتصادية، لا سيما في الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية. يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر السياسة المالية الاستثنائية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، في ظل تقلبات أسعار النفط والصدمات النفطية المتكررة.

انطلق البحث من فرضية مفادها أن الصدمات النفطية تؤثر بشكل مباشر على الأداء الاقتصادي، وأن الاستجابة المالية من خلال أدوات الإنفاق والإيرادات الاستثنائية يمكن أن تساهم في تخفيف هذه الآثار. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية والناتج المحلي.

أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النفقات والإيرادات الاستثنائية والناتج المحلي، لا سيما في الأجل الطويل، بينما كان تأثير الصدمات النفطية أكثر وضوحاً في الأجل القصير.

يوصي البحث بإعادة هيكلة السياسة المالية في العراق بما يعزز من مرونتها، وإنشاء صناديق سيادية واحتياطية لمواجهة تقلبات السوق النفطية، والحد من الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية عبر تنويع مصادر الدخل.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية الاستثنائية، الاستقرار الاقتصادي، الصدمات النفطية، الناتج المحلي، فجوة الناتج، الاقتصاد العراقي.



The impact of discretionary fiscal policy on GDP under oil shocks in Iraq: a case study

Ali Talib jiyad Al-Shammari
Ministry of Finance, Rafidain Bank
alialshmmire1992@gmail.com

Prof. Dr. Heider Nima Bekheet
University of Kufa, Faculty of
Administration and Economics
heider.nima@uokufa.edu.iq

Abstract

Discretionary fiscal policy is one of the vital tools governments use to deal with economic shocks, especially in rentier countries that rely heavily on oil revenues. This research aims to analyze the impact of discretionary fiscal policy on GDP in Iraq, given oil price fluctuations and recurring oil shocks.

The research is based on the hypothesis that oil shocks directly affect economic performance, and that fiscal responses through discretionary spending and revenue tools can contribute to mitigating these effects. The autoregressive distributed lag (ARDL) model was used to measure the short- and long-term relationship between fiscal policy tools and GDP.

The results showed a statistically significant relationship between discretionary spending and revenues and GDP, particularly in the long term, while the impact of oil shocks was more pronounced in the short term.

The research recommends restructuring fiscal policy in Iraq to enhance its flexibility, establishing sovereign and reserve funds to address oil market fluctuations, and reducing overreliance on oil revenues by diversifying sources of income.

Keywords: *discretionary fiscal policy, economic stability, oil shocks, GDP, output gap, Iraqi economy.*



مقدمة

تُعد السياسة المالية أداة محورية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على مورد وحيد كالإيرادات النفطية. وفي العراق، أدت طبيعة الاقتصاد الريعي إلى ترسيخ التبعية للصادرات النفطية، ما جعل أداء الاقتصاد الكلي هشاً أمام أي تقلب في الأسعار العالمية للنفط.

وقد كشفت الأزمات المالية والنفطية المتعاقبة عن قصور في استجابة السياسات التقليدية، مما استدعى تبني سياسة مالية أكثر مرونة، تعرف بالسياسة الاستثنائية، والتي تقوم على إدخال تعديلات مقصودة في الإنفاق والإيرادات لمواءمة الظروف الاقتصادية الطارئة.

في هذا السياق، يسلط هذا البحث في مدى قدرة السياسة المالية الاستثنائية على امتصاص آثار الصدمات النفطية وتحقيق التوازن الاقتصادي في العراق، مع التركيز على دورها في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

اهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من تركيزه على أثر الاقتصاد الريعي النفطي في توليد التشوهات الاقتصادية، خاصة في ظل الصدمات النفطية، كما في حالة العراق. ويبرز البحث دور السياسة المالية الاستثنائية في مواجهة هذه الصدمات عبر تعديلات موجهة في الإنفاق والإيرادات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من هشاشة هيكلية ناجمة عن اعتماده شبه الكلي على الإيرادات النفطية، ما يجعله عرضة للتقلبات في السوق العالمية. وتكمن المشكلة في أن أدوات السياسة المالية الحالية تفتقر إلى المرونة المطلوبة لمواجهة تلك الصدمات، مما يؤدي إلى اتساع فجوة الناتج وتراجع الأداء الاقتصادي.

من هنا ينبثق السؤال الرئيس للبحث: إلى أي مدى يمكن للسياسة المالية الاستثنائية أن تساهم في تقليص أثر الصدمات النفطية وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي في العراق؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة المالية الاستثنائية (النفقات، الإيرادات) والصدمات النفطية وبين الناتج المحلي الإجمالي. وتبعاً لذلك، فإن تعديل



أدوات السياسة المالية بشكل دوري يمكن أن يساهم في تقليل فجوة الناتج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

اهداف البحث

- 1- توضيح مفهوم السياسة المالية الاستثنائية وأهميتها وأدواتها.
- 2- تحليل أثر النفقات والإيرادات الاستثنائية على الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- تقدير الناتج المحتمل ومقارنة الناتج الفعلي به لتقييم فعالية السياسة المالية في سد فجوة الناتج.

المحور الاول

الاطار المفاهيمي للبحث

اولا : مفهوم السياسة المالية الاستثنائية : تستعمل الحكومة ادوات السياسة المالية لتأدية وظائفها الاساسية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية واعادة توزيع الدخل، وكذلك الوظيفة الاهم وهي الاستقرار الاقتصادي. وعرفت السياسة المالية الاستثنائية بأنها تدخل الادارة الحكومية واجراء تغييرات في سياساتها المالية ومن خلال أدواتها لغرض مجابهة او التخفيف من الاثار التي احدثتها الصدمات النفطية بغية اعادة الاستقرار للاقتصاد وتحفيز مؤشرات النمو والاستثمار⁽¹⁾.

وقد عرفت ايضاً بأنها السياسة التي تعني بالتغيرات الاستثنائية او الهيكلية والتي تتضمن تغييراً متعمد لعناصر السياسة المالية لاسيما برامج الانفاق الحكومي او بالإيراد الضريبي او المدفوعات التحويلية , وتهدف الى معالجة الاختلالات التي احدثتها الصدمات الاقتصادية كأن تقوم الحكومة بتخفيض الانفاق او زيادة الضريبة لرفع الايراد⁽²⁾.

تشير السياسة المالية الاستثنائية إلى التعديلات التي تجريها الحكومة بشكل مقصود في الإنفاق العام والإيرادات، عبر تغييرات في الضرائب أو قوانين الإنفاق، بهدف التأثير على الطلب الكلي والتعامل مع تقلبات الدورة الاقتصادية أو الصدمات، خصوصاً في الدول الريعية المعتمدة على النفط. وتؤدي

¹ Bradford DeLong, Discretionary Fiscal Policy as a Stabilization Policy Tool: What Do We Think Now That We Did Not Think in 2007, University of California, Berkeley, 2013,p14

² Case, Karl E. & Fair, Ray C, Principles of Macroeconomics, Prentice Hall, 2003.



هذه السياسة دوراً مهماً في التخفيف من آثار الصدمات النفطية السلبية عبر المحافظة على الإنفاق وتحفيز النشاط الاقتصادي، أو استغلال الصدمات الإيجابية لتكوين احتياطات مالية. كما تسهم في مكافحة التضخم والانكماش، واستقرار سعر الصرف، وجذب الاستثمارات، وتنويع الاقتصاد من خلال دعم القطاعات غير النفطية. وتستخدم في ذلك أداتان أساسيتان:

- 1- تعديل الإنفاق الاستتسابي: عبر تغيير حجم وتوجهات الإنفاق الحكومي لتحفيز الناتج والدخل.
- 2- تعديل الإيرادات الاستتسابية: من خلال تغييرات ضريبية تؤثر على الدخل المتاح والطلب الكلي. على الرغم من أهميتها، تواجه هذه السياسة تحديات عدة، منها ضعف التنبؤ، الفساد، وسوء الإدارة، مما يتطلب تصميمًا مرناً للنظام المالي والضريبي يعزز الكفاءة الاقتصادية ويزيد من قدرة الاقتصاد على التكيف مع الأزمات.⁽¹⁾

تواجه السياسة المالية الاستتسابية تحديات عدة، أبرزها الفجوات الزمنية التي تُضعف فعاليتها، وتشمل: فجوة الإدراك (تأخر تشخيص المشكلة)، فجوة التطبيق (بطء تنفيذ الإجراءات)، وفجوة التأثير (تأخر ظهور النتائج). كما تؤثر التغيرات النقدية، مثل ارتفاع أسعار فائدة الناتج عن تمويل العجز، على فاعلية السياسة من خلال تقليص استثمارات القطاع الخاص، وهو ما يُعرف بـ أثر المزاحمة، مما يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي⁽²⁾. وغالباً ما تلجأ الحكومات إلى محاولة إيجاد موارد مالية عند وجود عجز بالموازنة العامة.

ثانياً: أليات انتقال اثار الصدمات النفطية للاقتصاد الكلي

تشير اغلب الدراسات الى وجود علاقة ارتباط مابين الصدمات النفطية والمتغيرات الاقتصادية الكلية، فالزيادة او الانخفاض في اسعار النفط تنعكس على تلك المتغيرات كـGDP والمستوى العام للأسعار والبطالة والموازنة العامة وكذلك ميزان المدفوعات، ويختلف تأثير ذلك على المدى الزمني للصدمات أولاً، وكذلك درجة تقدم وطبيعة الاقتصاد ثانياً⁽³⁾.

تتميز الدول المصدرة للنفط، بتقل آثار الصدمات النفطية إلى الاقتصاد الكلي عبر قنوات متعددة، منها: تحويل الثروة، تقلبات الأسعار، حالة عدم اليقين، والتعديل القطاعي. وعلى جانب

¹ Case, Karl E. & Fair, Ray C, op cit, P.176.

² Robert E. Hall & Marc Lieberman, Macroeconomics: Principles and Applications, 6th Edition, South-Western Cengage Learning, USA, 2010, p.326.

³ Blanchard, Olivier J., and Jordi Galí. The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why Are the 2000s So Different from the 1970s? Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2007. NBER Working Paper No. 13368, pp. 28–30.



العرض، يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع الأسعار، مما ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، ويؤدي إلى ارتفاع البطالة وتراجع الدخل⁽¹⁾. في الدول المستوردة للنفط، تنتقل آثار الصدمات النفطية غالباً عبر جانب العرض نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، بينما في الدول المصدرة؛ تنتقل عبر جانب الطلب بسبب تأثر الإنفاق الحكومي بتقلبات الإيرادات النفطية. يعتمد حجم التأثير على هيكل الاقتصاد؛ فكلما كانت مساهمة القطاع النفطي أكبر، زادت حساسية الاقتصاد للصدمة. كما توجد حالات استثنائية لدول غنية بالنفط (مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة)، تستورد أنواعاً من النفط رغم امتلاكها احتياطيها، مما يجعلها عرضة لتأثيرات الصدمات من الجانبين⁽²⁾. وفي حال لم يقابل الارتفاع في الطلب الكلي زيادة مماثلة في العرض، نتيجة ضعف وقلة فاعلية الجهاز الإنتاجي، فإن النتيجة المحتملة تكون ارتفاع المستوى العام للأسعار، وظهور ضغوط تضخمية. أما في المدى الطويل، فإن تفسير تأثير الصدمات النفطية، لاسيما الإيجابية منها، على النمو الاقتصادي في الدول النامية المصدرة للنفط، فيرتبط غالباً بنظريتي "لعنة الموارد" Resource Curse، و"المرض الهولندي" حيث يؤدي ارتفاع عوائد النفط إلى توجيه الموارد نحو قطاعات غير متداولة مثل البنية التحتية، بدلاً من دعم القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة. ونظراً لأن الإيرادات النفطية تُدار من خلال السياسة المالية، فإن انتقال أثر الصدمات يعتمد بالدرجة الأولى على سلوك هذه السياسة. فإذا لم تستجب السياسة المالية لتغيرات الإيرادات عبر تعديل الإنفاق الحكومي، فإن الأثر على الاقتصاد الكلي سيكون محدوداً. وبالتالي، فإن درجة تأثير الاقتصاد الكلي بالصدمات النفطية تتوقف على مدى فاعلية السياسة المالية واستجابتها للدورة الاقتصادية. وتُعد السياسة المالية القناة الأساسية التي تنتقل من خلالها آثار الصدمات إلى الاقتصاد الكلي عبر الطلب الكلي، ويُحدد مدى فاعلية هذه القناة بعدة عوامل منها: نسبة الإنفاق الحكومي إلى إجمالي الإنفاق (حجم الحكومة)، الأهمية النسبية للقطاع النفطي في بنية الاقتصاد، إضافة إلى جودة الإدارة المؤسسية، لا سيما فيما يتعلق بإدارة السياسة المالية⁽³⁾. علاوة على ذلك، هناك قنوات غير مباشرة تؤثر من خلالها الصدمات على الاقتصاد الكلي، مثل التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع

¹ Chuku, C. A, "Linear and Asymmetric Impacts of Oil Price Shocks in an Oil-Importing and -Exporting Economy: The Case of Nigeria." OPEC Energy Review 36, no.4 , 2012, pp.413-443.

² Moshiri, S. "Asymmetric Effects of Oil Price Shocks in Oil-Exporting Countries: The Role of Institutions." OPEC Energy Review 39, no. 2, 2015, pp.740-741.

³ Pieschacón, Anamaría. "The Value of Fiscal Discipline for Oil-Exporting Countries." Journal of Monetary Economics 59, no. 3, 2012, pp.250-268.



تكاليف الإنتاج والنقل، والذي ينعكس على أسعار المنتجات المستوردة من قبل الدول المصدرة للنفط، وكذلك تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي باعتباره عملة تسوية أساسية في تجارة النفط العالمية. هذا التقلب يؤثر على العائدات النفطية للدول المصدرة، كما أن سلوك السياسة النقدية الأمريكية يحمل آثاراً غير مباشرة على اقتصادات هذه الدول.⁽¹⁾

بشكل عام يمكن ان نلخص اثار الصدمات النفطية كالآتي:

1. **اثر الصدمة الإيجابية:** عند حدوث صدمة إيجابية ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، تقوم الحكومة بضخ العوائد الإضافية في الاقتصاد الوطني من خلال أدوات السياسة المالية، سواء عبر الإنفاق الاجتماعي أو الاستثماري. ومع ذلك، قد يكون الأثر على النمو الاقتصادي محدوداً، خاصة في حال ضعف الكفاءة المؤسسية وسوء الإدارة المالية، أو انخفاض القدرة الاستيعابية للأجهزة الحكومية، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية في السوق المحلية. وفي الاقتصادات أحادية الجانب التي يعتمد فيها الاقتصاد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي، يكون الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي أقل فاعلية. وغالباً ما يُترجم هذا الأثر إلى ارتفاع في معدلات التضخم، وزيادة في الطلب الاستهلاكي، ونمو في حجم الاستيرادات، دون انعكاس ملموس على التنمية الحقيقية أو الإنتاج المحلي⁽²⁾. أن الصدمة الإيجابية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط تُسهم في تحسين الميزان التجاري، إذ تشير الدراسات إلى أن كل زيادة بمقدار 5 دولارات في سعر برميل النفط تؤدي إلى تحسّن في الميزان التجاري لدول الأوبك بنسبة تتراوح بين 5% - 6% من الناتج المحلي الإجمالي. كما تؤدي هذه الصدمات إلى زيادة في الدخل القومي الحقيقي، وتعزيز قيمة العملة المحلية، مما يُسهم بدوره في تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، وبالتالي تحسين الأداء الإنتاجي للاقتصاد. ويُعدّ ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي من نتائج الصدمة الإيجابية، وقد يؤدي ذلك إلى تحولات في نمط التبادل التجاري لصالح الدول المصدرة للنفط. فعلى إثر هذا التحول في القوة الشرائية، قد يتراجع الطلب على منتجات الدول المستوردة ويزداد في المقابل

¹ Hou, Kewei, Darryl C. Mountain, and Tongxu Wu. "Oil Price Shocks and Their Transmission Mechanism in Oil-Exporting Economies: A VAR Analysis Informed by a DSGE Model." *Journal of International Money and Finance* 68, 2016, pp.21–49.

² M. Hakan Berument, Nildağ Başak Ceylan, and Nuray Doğan, "The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries," *The Energy Journal* 31, no. 1 (2012), pp.149-155.



الطلب في الأسواق المحلية للدول المصدرة، مما يعزز من مكانة هذه الأخيرة في التجارة الدولية⁽¹⁾. والشكل الاتي يبين لنا اثار الصدمة النفطية الايجابية.

2. -**اثر الصدمة السلبية:** يختلف تأثير الصدمة السلبية لانخفاض أسعار النفط عن نظيرتها الإيجابية التي قد تمكن الإدارة المالية من استيعاب العوائد النفطية الإضافية. فحين تنخفض الأسعار، تولّد هذه الصدمة ضغوطاً مالية واقتصادية عميقة لا تقتصر على الجانب المالي فحسب، بل تمتد لتشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الكلي، لاسيما في ظل الأزمات المزدوجة مثل جائحة Covid-19 وأزمة عام 2014 في العراق. وتتمثل أبرز هذه الضغوط في تفاقم العجز في الموازنة العامة، والاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي، فضلاً عن تباطؤ النمو الاقتصادي، وتراجع معدلات الاستثمار، وارتفاع معدلات البطالة. كما تتسع الآثار السلبية لتشمل الأوضاع المعيشية للأفراد، من حيث تفشي الفقر واتساع فجوة التفاوت الاجتماعي. وقد أشارت الإحصاءات إلى أن الإيرادات في الدول المصدرة للنفط انخفضت بنسبة تراوحت ما بين 30% - 50% خلال أزمة Covid-19، مما أدى إلى زيادة حادة في عجز الموازنات العامة وتفاقم الدين العام، لاسيما الداخلي، إلى جانب خفض الإنفاق الحكومي وتأجيل معظم المشاريع التنموية. ومع ذلك، يمكن التخفيف من حدة آثار الصدمة السلبية، خصوصاً في الأجل القصير، من خلال الاعتماد على المدخرات والاحتياطات المالية في الدول التي تمتلك صناديق سيادية لإدارة مواردها. إلا أن هذه الأدوات قد تفقد فعاليتها في حال استمرار الأزمة لفترة طويلة، مما يُضعف القدرة على مواجهة التداعيات الاقتصادية مستقبلاً.

ثالثاً: السياسة المالية الاستنسابية والناتج المحلي الإجمالي

يعتمد نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المصدرة للنفط بشكل رئيس على إنتاج النفط وأسعاره وكميات تصديره ، أكثر من اعتماده على القطاعات الأخرى. وتسهم جودة المؤسسات الحكومية في توجيه الإيرادات النفطية نحو مشاريع إنتاجية، مما يعزز الأثر الإيجابي للصدمة النفطية الإيجابية ، عبر زيادة الإنفاق وتراكم الفوائض وتحسين الميزانية. أما الصدمات السلبية فتؤدي

¹ عبد السلام بوخروقه, فعالية السياسة المالية في التقليل من اثار الصدمات النفطية على التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري, اطروحة دكتوراه, جامعة غرداية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2019, ص77-75.



إلى تراجع الإنفاق، ارتفاع الدين، وتباطؤ النمو الاقتصادي⁽¹⁾. ومن الضروري التمييز بين الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل للصدمات النفطية. ففي الأجل القصير، غالبًا ما تُحدث الصدمة النفطية الإيجابية تأثيرًا موجبًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما في الأجل الطويل، فقد تتحول هذه الآثار إلى انعكاسات سلبية، نتيجة لما يُعرف بـ "لعنة الموارد" أو ما يسمى بـ "المرض الهولندي"، والذي يتمثل في تراجع أداء القطاعات الاقتصادية غير النفطية، لا سيما القطاع الصناعي التحويلي، وضعف القدرة التنافسية لمنتجات الدولة بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، مما يؤدي في النهاية إلى اختلال هيكل في الاقتصاد⁽²⁾. رغم ما تحمله الصدمة النفطية الإيجابية من مكاسب مالية فورية، إلا أنها قد تُحدث آثارًا سلبية على الأداء الاقتصادي، إذ غالبًا ما يُعاد توجيه الموارد المالية الناتجة عنها نحو قطاعات غير متداولة كالبنى التحتية والخدمات، بدلاً من توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية الأساسية مثل الصناعة والزراعة. كما يؤدي عدم الاستقرار بأسعار النفط وإلى تقلبات حادة في السياسة المالية، حيث تنتهج الحكومة سياسة مالية توسعية في مدد الطفرة النفطية، مقابل اتباع سياسة انكماشية خلال فترات الانكماش أو انخفاض الأسعار. وتسهم هذه الدورات غير المنتظمة للسياسة المالية في خلق حالة من عدم الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وتراجع الاستثمارات في رأس المال البشري، مما ينعكس سلبًا على جودة وكفاءة النفقات العامة. ويلاحظ أن نسبة كبيرة من المشاريع التي تُدرج خلال مدد ارتفاع أسعار النفط تكون قصيرة الأجل وغير مستدامة، الأمر الذي يضعف قدرة الحكومة على الحفاظ على مستويات إنفاق عالية في الأجل الطويل. كما أن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات الخارجية، وهو ما يؤدي إلى تذبذب في التدفقات المالية للموازنة العامة. وتؤدي هذه التقلبات بدورها إلى عدم استقرار أسعار الصرف، مما يخلق مخاطر استثمارية كبيرة أمام القطاع الخاص، لا سيما في القطاعات غير النفطية. أن هذه البيئة غير المستقرة تؤثر سلبًا على قرارات الاستثمار طويل الأجل، وتحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات غير النفطية الحيوية⁽³⁾.

¹ زمان وهيبه، أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر - بلقايد قلمسان - 2018، ص 62-63.

² Centre for Policy Analysis, The Dutch in an Emerging Oil Economy. CEPA Paper No. 20. Accra, Ghana: Centre for Policy Analysis, 2010, p. 3.

³ Paolo Manasse, Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions - A View from MARS, IMF Working Paper no. 06/27, International Monetary Fund, 2006, P.4.



رابعاً: تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق:

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الرئيسية التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، إذ يسلط الضوء على جوانب الخلل في الاقتصاد من جهة، ويظهر من جهة أخرى مدى النمو والاستقرار الاقتصادي. كما يُعبّر هذا المؤشر عن الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المكوّنة له، ويُتيح إمكانية المقارنة فيما بينها من حيث نسب المساهمة، مما يساعد في تقييم مدى التوازن أو التفاوت بين هذه القطاعات. ويمثل الناتج المحلي الإجمالي القيمة النهائية للسلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تم إنتاجها داخل الاقتصاد الوطني، ويمكن قياس هذه القيمة نقدياً خلال مدة زمنية محددة. وينقسم الناتج المحلي إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، يندرج تحت كل منها مجموعة من القطاعات الفرعية.

يتضح من الجدول رقم (1) وجود درجة تركيز عالية في بنية الاقتصاد العراقي ضمن القطاع السلعي، وبشكل خاص في قطاع النفط والتعدين، الأمر الذي يعكس الطابع الأحادي للاقتصاد الوطني واعتماده على سلعة واحدة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مع غياب واضح للتنوع الاقتصادي. ويُعد اعتماد الناتج المحلي على القطاع النفطي مؤشراً على هشاشة الاستقرار الاقتصادي، إذ يجعله عرضة للتذبذب تبعاً للتقلبات في الاقتصاد العالمي وأسعار النفط في السوق الدولية، إذ يرتفع الناتج أو ينخفض استجابةً للصدمات النفطية. ويُعزى اختلال هيكل الاقتصاد العراقي إلى هذا الاعتماد المفرط على القطاع النفطي، مما يجعل الناتج المحلي الإجمالي غير متوازن في مكوناته. كما تُظهر البيانات انخفاضاً ملحوظاً في مساهمة القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة، والصناعة، والقطاع المصرفي، وقطاع التأمين، في تكوين الناتج المحلي، مما يُبرز ضعف دور هذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي المستدام⁽¹⁾.

¹ مهدي سهر غيلات وسلام مشاني، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي طبعة أولى، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص، 71-75.



جدول (1) هيكل الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية للمدة 2004-2023

قطاع الخدمات %	مج التوزيعية %	تجاره مفرد %	البنوك التأمين %	اتصالات %	مج السلع %	كهرباء وماء %	بناء وتشيد %	الصناعة %	الزراعة %	النفط %	GDP مليار دينار	السنوات
16.7	15.0	6.1	0.6	8.3	68.8	0.8	1.3	1.8	6.9	57.0%	53235	2004
15.1	14.4	5.7	0.7	8.0	70.5	0.8	3.7	1.3	6.9	57.8%	73534	2005
18.5	14.4	6.6	0.7	7.1	67.1	0.8	3.6	1.5	5.8	55.4%	95589	2006
21.0	13.3	5.7	1.4	6.2	65.7	1.7	4.4	1.6	4.9	53.2%	111456	2007
21.8	12.3	5.3	1.5	5.5	66.9	1.5	4.2	1.7	3.8	55.7%	157026	2008
27.1	15.9	7.7	1.5	6.5	57.3	1.8	4.3	2.6	5.3	43.3%	130643	2009
22.9	15.1	7.7	1.3	5.8	62.0	1.8	6.3	2.3	5.2	45.4%	162065	2010
21.0	12.1	6.5	1.3	4.7	67.0	1.6	4.8	2.8	4.6	53.4%	217327	2011
20.8	15.1	7.7	1.7	5.7	64.6	1.7	6.1	2.7	4.1	50.0%	254225	2012
21.5	15.9	7.5	1.8	6.6	62.5	1.8	7.4	2.3	4.8	46.2%	273588	2013
23.8	16.4	7.9	1.2	7.3	60.3	2.2	7.2	1.9	4.9	44.1%	266333	2014
25.3	23.9	11.1	1.3	10.6	50.5	3.0	6.4	2.2	4.2	34.7%	194681	2015
25.4	22.6	9.4	1.7	11.5	50.0	3.3	6.2	2.3	3.8	34.4%	196924	2016
25.1	21.8	9.1	1.9	10.8	54.1	2.9	6.1	2.2	3.0	40.2%	221666	2017
22.8	20.4	9.1	1.8	9.5	57.0	2.6	4.6	2.1	2.8	44.9%	268919	2018
23.5	19.0	8.3	2.0	8.7	56.9	2.7	6.7	2.1	3.8	41.6%	276158	2019
29.1	22.7	8.9	2.5	10.3	48.2	3.4	6.1	2.7	6.0	30.0%	219787	2020
22.0	20.5	8.6	2.0	9.9	57.9	2.6	3.4	2.1	4.0	45.8%	301440	2021
16.1	19.7	5.9	5.7	8.1	64.2	1.4	4.4	2.7	2.9	53.9%	383064	2022
18.9	23.1	7.1	5.9	10.0	58	1.1	5.7	3.2	2.8	44.9%	412625	2023

المصدر: البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي, السنوات 2004-2023, الملاحق الإحصائية

شهدت المرحلة التي أعقبت التغير السياسي في العراق تحولات واضحة في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ تعمقت تبعية الاقتصاد العراقي لظروف الدورة الاقتصادية العالمية، لا سيما الطلب العالمي على النفط. وقد ظل قطاع النفط هو القناة الرئيسية في توليد الناتج، مما جعل النمو الاقتصادي مرهوناً بالتقلبات في أسعار النفط. وتشير البيانات إلى وجود اتجاه تصاعدي في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2004-2008)، إذ ارتفع من نحو 53.2 تريليون دينار في عام 2004 إلى ما يقارب 157 تريليون دينار في عام 2008. ويُعزى هذا النمو إلى رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق واستئناف إنتاج وتصدير النفط، الذي شكّل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تراوحت مساهمته بين (53.2-57.8)% خلال المدة المذكورة،



بينما بلغت مساهمة القطاعات السلعية إجمالاً بين (65.7–70.5) %. ساهم القطاع الزراعي بأدنى نسبة في تكوين الناتج، إذ تراوحت مساهمته بين (2.8–6.9) %، بينما تراوحت مساهمة قطاع البناء والتشييد بين (1.3–6.4) %، في حين لم تتجاوز مساهمة القطاع الصناعي حاجز 1 %، نتيجة لتدمير بنيته التحتية وتوقف معظم أنشطته الإنتاجية. إلا أنه في عام 2009، انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 130.6 تريليون دينار، متأثراً بالركود الاقتصادي الذي نجم عن الأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى تراجع أسعار النفط، المورد الأساسي للإيرادات العامة في العراق، إذ لم يكن لدى الدولة صناديق مالية أو استثمارية احتياطية، إلى جانب ضعف القطاع المالي والمصرفي. ونتيجة لذلك، تراجعت الإيرادات النفطية إلى نحو 56.2 تريليون دينار في عام 2009 مقارنة بـ 87.2 تريليون في عام 2008، وانخفضت مساهمة قطاع النفط إلى 43.3 %.

شهدت المدة ما بين (2010–2013) تعافي الاقتصاد العراقي، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليلبلغ نحو 274 تريليون دينار في سنة 2014، مقارنة بـ 162.1 تريليون دينار في سنة 2010. وخلال هذه السنوات، احتفظ قطاع النفط بأعلى نسبة مساهمة في تكوين الناتج المحلي، إذ تراوحت نسبته بين (45.4–53.4) %، وبلغت قيمة مساهمته نحو 116 تريليون دينار في عام 2011 (بنسبة 53 %)، و 127 تريليون دينار في عام 2012 (بنسبة 50 %)، نتيجة لارتفاع سعر برميل النفط إلى نحو 100 دولار، إلى جانب تحسن الطلب العالمي. بالمقابل، لم تسجل قطاعات الزراعة والصناعة تطوراً ملموساً، إذ تراوحت مساهمة القطاع الزراعي بين (4–5) %، والقطاع الصناعي بين (2.3–2.7) %. وساهم قطاع البناء والتشييد بنسبة تراوحت بين (4–7) %، بينما بلغت مساهمة قطاعي الماء والكهرباء نسباً ضعيفة بين (1.6–1.8) %. أما القطاعات التوزيعية، فقد ساهمت بنسبة تراوحت بين (12.1–15.9) %، وبلغت ذروتها في سنة 2013. وقد ساهم قطاع النقل بنحو 6.6 % (18 تريليون دينار)، وقطاع تجارة الجملة بنسبة 7.5 % (20.5 تريليون دينار)، ما يبرز أهمية القطاع التجاري كأحد ركائز دعم القاعدة الاقتصادية، وارتباط تطوره بتحسين بيئة الاستثمار. كما يُعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) كمراقب خطوة مهمة لتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من الأهمية النظرية لقطاعي البنوك والتأمين في بناء السياسة الاقتصادية وتشجيع الادخار، إلا أن مساهمتهما كانت ضعيفة، إذ تراوحت بين (1.3–1.8) %، وبلغت ذروتها في عام 2013 بقيمة 5.1 تريليون دينار (18 %).



وقد تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2014–2016) لتبلغ (266.3، 194.7، 196.9) تريليون دينار على التوالي، نتيجة ما يعرف بـ"الأزمة المزدوجة" التي ضربت العراق، والمتمثلة في الصدمة النفطية السلبية وتدهور الأوضاع الأمنية. أدى هذا التراجع إلى انخفاض مساهمة قطاع النفط إلى (34.1، 34.7، 34.4) %، في حين ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات إلى أكثر من 25 %، رغم أن الزيادة كانت نسبية، نتيجة لانخفاض الناتج الكلي، وليس بسبب تحسن فعلي في أداء القطاع. والشكل الاتي يوضح تطور هيكل الناتج المحلي الاجمالي.

خامسا: الناتج الممكن وفجوة الناتج

يشير مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الممكن (Potential GDP) إلى أقصى مستوى إنتاج يمكن أن يبلغه الاقتصاد عندما يعمل بكامل طاقته الإنتاجية وباستخدام أمثل للموارد المتاحة مثل العمالة، ورأس المال، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال، دون أن يؤدي ذلك إلى خلق ضغوط تضخمية أو ارتفاع غير طبيعي في البطالة. وفي المقابل، تعبر فجوة الناتج (GDP Gap) عن الفرق بين الناتج الفعلي والناتج الممكن، وتُعد من المؤشرات الأساسية التي تساعد في تقييم الوضع الدوري للاقتصاد. إذ يُستخدم هذا القياس لتحليل الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية⁽¹⁾، وقياس الانحرافات عن المسار المستدام للنمو الاقتصادي، فضلاً عن كونه أداة مهمة في تقييم فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، سواء المالية أو النقدية. فعندما يكون الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، يكون الاقتصاد في حالة نشاط مفرط قد يؤدي إلى تضخم نتيجة تجاوز الطلب للقدرة الإنتاجية، بينما يشير انخفاض الناتج الفعلي عن الممكن إلى فجوة سلبية تدل على وجود ركود اقتصادي، ما يستدعي تدخل الدولة باستخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار وإعادة التوازن الاقتصادي⁽²⁾.

تشير بيانات الناتج المحتمل إلى أن الاقتصاد العراقي خلال المدة 2003–2007 كان يعمل دون طاقته الإنتاجية الكاملة، إذ كان الناتج الفعلي أقل من الناتج الممكن، مما يعكس وجود فجوة سلبية واضحة. ويعزى ذلك إلى الأوضاع غير المستقرة التي أعقبت عام 2003، والتي أدت إلى اضطراب في النشاط الاقتصادي، وظهور اختلالات في الهيكل الإنتاجي نتيجة الاعتماد المفرط على الاستيراد وتراجع الإنتاج المحلي. فقد كان الناتج الفعلي 29.6 تريليون دينار في عام 2003

¹ عباس كاظم العمي وزهراء يوسف، الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية وعلاقتها بفجوة الناتج والتضخم في العراق، المجلة العراقية للعلوم الادارية، مجلد 14، العدد 55، 2019، ص 84.

² عبدالحميد احمد عثمان، تقدير فجوة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي، مجله الدراسات الاقتصادية، جامعه سحدر، المجلد الرابع، العدد الاول، 2021، ص 70.



وارتفع تدريجياً إلى 111.5 ترليون دينار سنة 2007، لكنه ظل أقل من الناتج الممكن الذي بلغ 37.9 ترليون دينار في 2003 و118.8 ترليون دينار في سنة 2007، مما أدى إلى فجوة سالبة بلغت 22.1% سنة 2003، ثم بدأت هذه الفجوة تنقلص تدريجياً في السنوات التالية لتصل إلى 6.2% سنة 2007. أما في سنة 2008، فقد حدث تحول في الاتجاه إذ تجاوز الناتج الفعلي الناتج المحتمل، وظهرت فجوة موجبة بلغت 13.6%، وهو ما يعكس تحسناً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي نتيجة ارتفاع صادرات النفط وزيادة أسعاره، مما دفع الناتج الفعلي إلى مستوى أعلى من الممكن لأول مرة خلال المدة المدروسة.

جدول (2)
الناتج المحتمل وفجوة الناتج للمدة 2003-2023

السنوات	ناتج فعلي Y	الناتج المحتمل Y*	فجوة الناتج	نسبة فجوة الناتج
2003	29586	37973	-8400	-22.1%
2004	53235	58454	-5119	-8.9%
2005	73543	78852	-5209	-8.7%
2006	95589	99030	-3441	-3.5%
2007	111458	118799	-7341	-6.2%
2008	157026	137935	+19091	+13.6%
2009	130643	156142	-25499	-16.3%
2010	162065	173312	-11247	-6.5%
2011	217327	189066	+28261	+14.9%
2012	254225	202970	+51255	+25.2%
2013	273588	214832	+58756	+27.4%
2014	266333	224933	-31400	-18.4%
2015	194681	234203	-39522	-19.9%
2016	196924	243964	-47040	-19.3%
2017	221666	255144	-33478	-13.1%
2018	268919	268200	+719	+0.3%
2019	278158	283254	-7096	-2.5%
2020	219787	270436	-60558	-21.8%
2021	301440	319804	-18364	-5.7%
2022	383064	340811	+42253	+12.5%
2023	412652	381925	+30727	+14.0%

المصدر : من مخرجات مرشح هديك باستخدام برنامج Eviews12

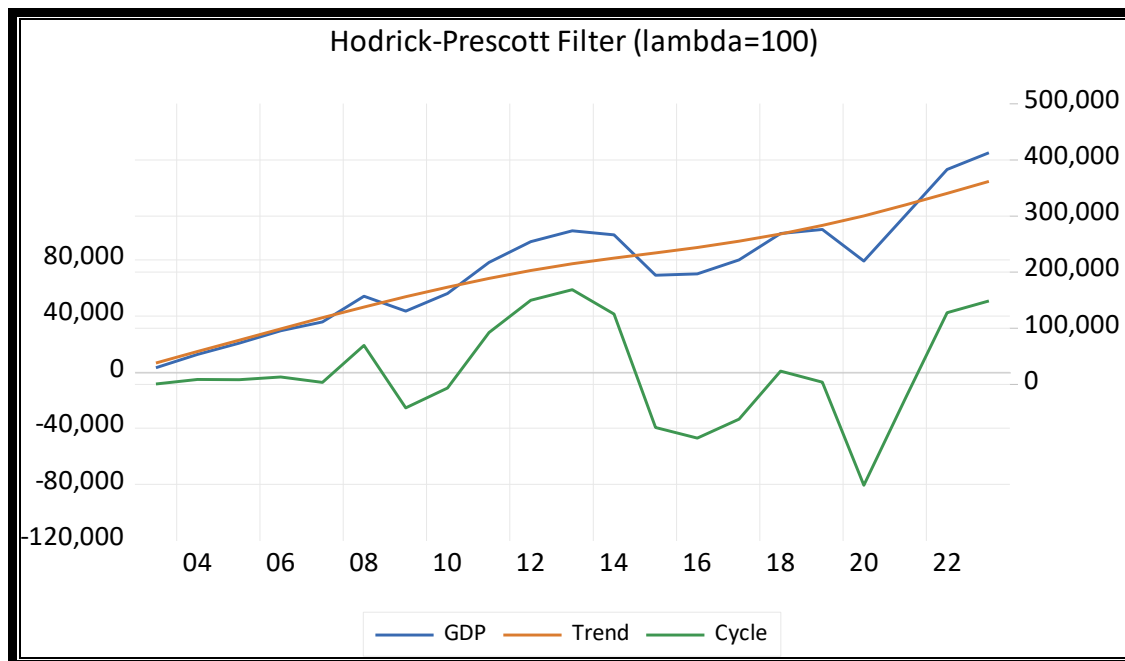
توضح البيانات المستخرجة من الجدول أن الاقتصاد العراقي خلال سنتي 2009 و2010 شهد حالة من الركود، إذ كان الناتج الفعلي أقل من الناتج المحتمل، مما أدى إلى تكوين فجوة سالبة بلغت قيمتها 25.5 و11.2 ترليون دينار على التوالي، وبنسب وصلت إلى 16.3% و6.5%. ويُعزى هذا



التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في تلك الفترة. أما خلال السنوات 2011 — 2014، فقد انقلب الاتجاه، إذ ارتفع الناتج الفعلي فوق الناتج المحتمل، مشكلاً فجوة موجبة بنسب ملحوظة بلغت 14.9% في 2011 و 25.2% في 2012 و 27.4% في 2013 ثم تراجعت إلى 18.4% في 2014. ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الصادرات النفطية بفضل جولات التراخيص النفطية، ما أدى إلى نمو الناتج الفعلي بشكل كبير. ورغم هذا الارتفاع، إلا أن الفجوة بين الناتج الفعلي والمحمّل تعكس اعتماد الاقتصاد العراقي شبه الكامل على قطاع النفط، دون مساهمة فعلية تُذكر من القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة، مما يجعل هذا النمو هشاً ومعتمداً على تقلبات أسعار النفط.

تكشف البيانات عن استمرار تكوّن فجوة ناتج سالبة خلال المدة 2014–2017، إذ كان الناتج الفعلي أدنى من الناتج المحتمل، وهو ما يعكس الأثر السلبي للأزمة المزدوجة التي ضربت الاقتصاد العراقي، والمتمثلة في انهيار أسعار النفط العالمية من جهة، وتزايد الإنفاق العسكري غير المنتج من جهة أخرى. وقد تكرر هذا النمط السلبي مرة أخرى في السنوات 2019–2021 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، إذ بلغت فجوة الناتج السالبة ذروتها سنة 2020 بنسبة بلغت 21.8%، ما يدل على حالة ركود اقتصادي واضحة. بالمقابل، شهد الاقتصاد تحسناً في سنتي 2022 و 2023، إذ تشكلت فجوة ناتج موجبة بلغت نسبتها 12.5% و 14.0% على التوالي، ما يشير إلى أن الناتج الفعلي تجاوز الناتج المحتمل خلال هاتين السنتين، بفضل تعافي أسعار النفط واستئناف الأنشطة الاقتصادية. ويؤكد هذا التذبذب في الفجوة أن الاقتصاد العراقي لا يزال شديد الحساسية للصدمات الخارجية، وخصوصاً تلك المرتبطة بأسواق الطاقة، مع ضعف هيكله في مساهمة القطاعات غير النفطية.

شكل (1) مسار الناتج الفعلي والمحمّل وفجوة الناتج للاقتصاد العراقي للمدة 2004-2023



المصدر من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات مرشح هدرىك باستخدام برنامج Eviews12

مما سبق يتّضح أن فجوة الناتج في الاقتصاد العراقي تعتمد بشكل جوهري على الصدمات النفطية، إذ تؤدي الصدمات السلبية (مثل انخفاض أسعار النفط أو الأزمات العالمية) إلى تكوين فجوة سالبة، ما يعكس حالة ركود اقتصادي نتيجة تراجع الناتج الفعلي عن المحتمل. بالمقابل، تؤدي الصدمات الإيجابية (مثل ارتفاع أسعار النفط أو زيادة الصادرات) إلى فجوة موجبة، تشير إلى تجاوز الناتج الفعلي للمحتمل. وهذا يعكس هشاشة الاقتصاد العراقي واعتماده المفرط على النفط، مع تعطل شبه كامل لعجلة الإنتاج غير النفطي (كالزراعة، الصناعة، والخدمات الإنتاجية)، ووجود اختلالات هيكلية مزمنة في بنية الناتج المحلي الإجمالي. كما أن السنوات التي شهدت فجوات موجبة لم يتم استثمارها بشكل فعال في تنويع القاعدة الإنتاجية أو دعم القطاعات غير النفطية، ما يكرّس حالة الاعتمادية ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الدورية في أسواق الطاقة.



المحور الثاني

تقدير الإيرادات والنفقات الاستثنائية

أولاً: تقدير الإيرادات الاستثنائية: وهي الإيرادات المعدلة دورياً ويمكن إيجادها بتعديل الإيرادات الفعلية بالنسبة لأثر انحراف الناتج المحتمل عن الفعلي وبمرونة الإيرادات (a) ويتحدد الأثر الدوري وحسب المعادلة (1).

حيث أن (a) يجب أن تكون أكبر من الصفر

$$REca = RE \left(\frac{GDP^*}{GDP} \right)^a \dots \dots \dots (1)$$

اذ أن :

$REca$ = الإيرادات الاستثنائية المعدلة دورياً

RE = الإيرادات الفعلية

a = مرونة الإيرادات بالنسبة الفجوة الناتج والتي تقوم على افتراض أن نسبة الإيرادات المعدلة دورياً إلى الإيرادات الفعلية تتحرك معاً ونسبة الناتج المحتمل إلى الناتج الفعلي

GDP^* = الناتج المحتمل

GDP = الناتج الفعلي

$$\frac{REca}{RE} = \left(\frac{GDP^*}{GDP} \right)^a \dots \dots \dots (2)$$

ولحساب الإيرادات الاستثنائية لابد من فصل التغيرات الدورية من الإيرادات الفعلية وباستخدام مرشح هيدريك وبسيونك HP وكالاتي ..

$$\frac{REHP}{RE} = \left(\frac{GDP^*}{GDP} \right)^a \dots \dots \dots (3)$$

نسبة الإيرادات بعد فصل التغيرات الدورية إلى الإيرادات الحكومية $\frac{REHP}{RE}$

$\left(\frac{GDP^*}{GDP} \right)^a$ نسبة الناتج المحتمل إلى الناتج الفعلي

والمطلق () يشير إلى حساب نسبة وكذلك نسبة $\left(\frac{GDP^*}{GDP} \right)$

ولغرض الحصول على مرونة الإيرادات نطبق صيغة اللوغارتم على المعادلة (3) وتصبح بالشكل الآتي:

$$\ln \left(\frac{REHP}{R} \right) = a_0 + a_1 \ln \left(\frac{GDP^*}{GDP} \right) \dots \dots \dots (4)$$

ومنها نحصل على مرونة الإيرادات (a_1) ثم نطبق المعادلة رقم (1) لإيجاد الإيرادات الاستثنائية.

¹ عقيل عدنان سعيد وسعيد محمود، السياسة الاستثنائية وأثرها على النمو الاقتصادي في الأردن (1976-2011)، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، مجلد 3، عدد 2، 2026، ص 143.



ثانياً: النفقات الاستثنائية: تمثل رصيد النفقات الحكومية بعد استبعاد اثر العوامل الدورية عندما يكون الناتج عند مستواه المحتمل. وللحصول عليها نطبق نفس الخطوات السابقة للحصول على النفقات الاستثنائية:

$$EXca = EX \left(\frac{GDP^*}{GDP} \right)^\beta \dots \dots \dots (5)$$

$$\frac{EXHP}{EX} = \left(\frac{GDP^*}{GDP} \right)^\beta$$

$$IN \left(\frac{EXHP}{EX} \right) = B_0 + B_1 IN \left(\frac{GDP^*}{GDP} \right)$$

ومنها نحصل على مرونة النفقات (B1) ونطبق معادلة (5)

ثالثاً: الرصيد المالي المعدل (الهيكلية): وهو الفرق بين الايرادات والنفقات الاستثنائية عندما يكون الناتج المحتمل مساوياً للناتج الفعلي اذ تستثنى منه التطورات الدورية للنشاط الاقتصادي ويحسب بالمعادلة الآتية.

$$CAB = REca - Exca \dots \dots \dots (8)$$

وتم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews (12) لحساب المرونة

جدول (3) تقدير مرونة النفقات والايرادات الاستثنائية

D.W	R ²	f	Elastant	Constant	Function
1.991613	0.67412	37.23574	0.872	0.005474	دالة النفقات الاستثنائية
1.68587	0.901723	165.1555	1.504	0.006235	دالة الايرادات الاستثنائية

المصدر: مخرجات الحاسبة برنامج Eviews (12).

ومن جدول (12) نلاحظ ان مرونة النفقات الاستثنائية اظهرت مرونة عالية اكبر من الواحد الصحيح وبلغت (0.872) وهو ما يشير الى مسايرة النفقات الاستثنائية للدورة الاقتصادية , في حين ان مرونة الايرادات الاستثنائية كانت عالية ايضاً وبلغت (1.504) % , وهو ما يشير ايضاً الى مسايرتها للدورة الاقتصادية.

وبعد الحصول على المرونة نستطيع الحصول على بيانات الايرادات الاستثنائية والنفقات الاستثنائية بتطبيق المعادلتين 1 و 5، وكذلك الحصول على الرصيد المالي او الهيكلية المعدل دورياً من خلال الفرق بين الايرادات الاستثنائية والنفقات الاستثنائية والذي يعادل العجز او الفائض بالموازنة العامة للدولة, وهذا الرصيد المالي خالي من التقلبات الاقتصادية والتغيرات في



يمكن ان تحدد اثر السياسة المالية الاستثنائية في الاقتصاد الكلي لا سيما التوسع فيه ، يشير الى المالية التوسعية الاستثنائية والاسهام لها في الطلب الكلي.

جدول (4)

ايرادات الاستثنائية والنفقات الاستثنائية والرصيد الهيكلي للمدة 2004-2023 (مليار دينار)

السنوات	الايرادات الاستثنائية	النفقات الاستثنائية	الرصيد الهيكلي
2004	41615	42914	-1299
2005	47338	32035	15303
2006	53815	42963	10852
2007	61008	44829	16179
2008	66561	55939	19509
2009	72334	73746	-1412
2010	76887	72961	3926
2011	81045	76445	24140
2012	85066	82069	16217
2013	78988	75591	3397
2014	81621	82516	-895
2015	87539	99228	-11689
2016	74907	99910	-25003
2017	95382	98049	-2667
2018	106045	80378	25667
2019	111671	117062	-5391
2020	100970	136441	-35471
2021	119185	114860	4325
2022	135587	114129	21458
2023	111569	122238	-10669

المصدر: مخرجات الحاسبة برنامج (12) Eviews.

يتضح من بيانات الجدول (13) أن الإيرادات الاستثنائية في العراق شهدت نمواً واضحاً خلال المدة المدروسة، إذ ارتفعت من نحو 41.6 تريليون دينار في عام 2004 إلى 53.8 تريليون دينار في عام 2006، ثم واصلت الارتفاع لتصل إلى 66.6 تريليون دينار في عام 2008. ويُعزى هذا النمو إلى استئناف العراق لنشاطه الاقتصادي بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في صادرات النفط وأسعاره التي بلغت 94.1 دولاراً للبرميل سنة 2008 مقارنة بمتوسط 36.1 دولاراً سنة 2004. واستمرت الإيرادات الاستثنائية في التصاعد خلال السنوات 2009-2012، لتصل إلى 85.1 تريليون دينار سنة 2012، مدفوعة باستمرار ارتفاع



أسعار النفط التي بلغ متوسطها 107.4 دولارًا للبرميل. وقد رافق ذلك ارتفاع في النفقات الاستثنائية أيضًا، والتي وصلت إلى حوالي 82.1 تريليون دينار في السنة نفسها. وفي سنة 2013 شهدت الإيرادات الاستثنائية انخفاضًا إلى 78.9 تريليون دينار، واستمر التراجع في سنة 2014 إلى 81.6 تريليون دينار، ثم ارتفعت مجددًا إلى 85.1 تريليون دينار في سنة 2016، رغم استمرار الضغوط الناجمة عن الأزمة المزدوجة التي واجهها العراق، والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط إلى 36.2 دولارًا للبرميل، إضافة إلى تكاليف الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي.

أما فيما يخص النفقات الاستثنائية، فقد بلغت حوالي 43 تريليون دينار سنة 2004، وانخفضت إلى 32 تريليون دينار سنة 2005، ثم عاودت الارتفاع خلال السنوات 2006–2009 لتصل إلى 73.7 تريليون دينار في سنة 2007، متجاوزة بذلك الإيرادات الاستثنائية، ما أدى إلى تسجيل عجز في الرصيد الهيكلي للحكومة. واستمرت النفقات في الارتفاع خلال المدة 2014–2016، إذ بلغت على التوالي 82.5 و99.2 و99.9 تريليون دينار، نتيجة زيادة متطلبات الإنفاق العسكري، مما أدى إلى تسجيل عجز مالي في الموازنة بلغ 11.7 تريليون دينار سنة 2014، و25.0 تريليون دينار سنة 2015. وفيما يتعلق بالسنوات 2019–2020، فقد كانت الإيرادات الاستثنائية أقل من النفقات، إذ بلغت 100.9 و111.9 تريليون دينار على التوالي، مما نتج عنه عجز مالي بلغ 5.4 تريليون دينار سنة 2019، وارتفع العجز بشكل كبير سنة 2020 ليصل إلى 35.7 تريليون دينار، وهو الأعلى خلال المدة المدروسة، بسبب توقف معظم القطاعات الاقتصادية نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19. غير أن الإيرادات الاستثنائية عادت للارتفاع في سنتي 2021 و2022، إذ بلغت نحو 135.6 و119.2 تريليون دينار على التوالي، في حين انخفضت النفقات الاستثنائية خلال الفترة نفسها، ما أسهم في تحقيق فائض مالي قدره 21.4 تريليون دينار سنة 2021، و4.3 تريليون دينار سنة 2022.

على ما يبدو إن هذا التذبذب في مستويات الإيرادات والنفقات الاستثنائية يعكس الطبيعة الهيكلية للاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع النفط، في ظل تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.



المحور الثالث

توصيف النموذج القياسي واختبار الاستقرار

أولاً: توصيف وصياغة النموذج

سيتم توصيف الانموذج القياسي لتحليل العلاقة بين السياسة المالية الاستثنائية وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل الصدمات النفطية في الاقتصاد العراقي وحسب الآتي:

- المتغيرات المستقلة

هناك ثلاثة متغيرات مستقلة استخدمت في البحث وهي:

- 1- الإيرادات الاستثنائية (REca) : هي الإيرادات التي يمكن للحكومة أو المؤسسة المالية تعديلها بقرار أو إجراءات مباشرة، وذلك بخلاف الإيرادات التلقائية التي تتأثر تلقائياً بالتغيرات الاقتصادية.
- 2- النفقات الاستثنائية (EXca): هي التغيير المقصود في رصيد النفقات العامة استبعاد اثر العوامل الدورية عندما يكون الناتج عنده مستوى الطبيعي والغرض من التعديل هو التأثير وتحفيز مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- 3- الصدمات النفطية (SHP): وتمثل اختلال مفاجئ في سوق النفط بارتفاع او انخفاض حاد في السعر ويستمر لفترة زمنية معينة ومسبباتها كثيرة تتعلق بي العرض والطلب او الازمات الاقتصادية العالمية او الصراعات وغيرها.

- المتغير التابع:

1. الناتج المحلي الاجمالي (GDP): هو القيمة الاسمية او الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة .
- ثانياً: العلاقة الدالية للنموذج القياسي: لغرض معرفة أثر متغيرات ادوات السياسة المالية الاستثنائية والصدمات النفطية (SHP, REca, EXca) باعتبارها متغيرات مستقلة على المتغير التابع بالناتج المحلي الاجمالي (GDP)، تم اعتماد البحث على علاقة دالة للنموذج القياسي التي سوف يتم تقديرها وعلى النحو الآتي:

$$GDP = f [(REca), (EXca), (SHP) \dots\dots]$$



ثالثا : اختبار السكون أو استقرارية المتغيرات (The Stationary)

أن اختيار طريقة تقدير نموذج البحث يعتمد على نتائج اختبار السكون للمتغيرات الداخلة في النموذج المستخدم، وتم اعتماد اختبار سكون السلاسل الزمنية من خلال اختبار جذر الوحدة ل (ديكي فولر الموسع Augmented Dickey- Fuller) وبعد اجراء الاختبار ظهرت النتائج كالآتي:

جدول (5) اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	التقدير		شكل الانحدار	مستوى الفروق	مستوى المعنوية
	المحسوبة t	Probabilities			
REca	8.916271-	0.0000	مقطع	الفرق الأول	%1
EXca	8.961370-	0.0000	مقطع	الفرق الأول	%1
SHP	2.323968-	0.0203	بدون مقطع	المستوى	%5
GDP	9.156243-	0.0000	مقطع	الفرق الاول	%1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال نتائج الاختبار الواردة في الجدول (3) ، نجد ان السلاسل الزمنية لتقدير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003 – 2023) ، ومن خلال استخدام اختبار ديكي – فولر الموسع ، أتضح سكون المتغيرات المستقلة والتابعة والتمثلة ب (SHP) عند المستوى باستثناء المتغيرات (GDP , REca, EXca) والتي استقرت بالفرق الأول ، كما نلاحظ ان المتغيرات (GDP EXca, REca) كانت عند الفرق الاول بوجود مقطع وبمعنوية (%1) ، في حين أن المتغير (SHP) كان مستقر عند المستوى بدون مقطع وعند مستوى معنوية (%5) . اي ان المتغير التابع والمتغيرات المستقلة خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف، وهو ما يعني رفض فرضية العدم $(H_0: \lambda=0)$ التي تنص على وجود مشكلة جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل $(H_1: \lambda \neq 0)$ الذي ينص على عدم وجود مشكلة جذر الوحدة أي سكون المتغيرات، وعليه ستكون المتغيرات ساكنة عند المستوى والفرق الاول .



المحور الرابع

تقدير وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية الاستثنائية والناتج المحلي الإجمالي في ظل الصدمات النفطية في العراق للمدة (2004-2023) باستعمال نموذج ARDL:

بعد اختبار السكون للمتغيرات الاقتصادية تم تقدير نموذج (ARDL) لمؤشر GDP و كما مبين في جدول (3)، باعتبار ان (GDP) متغير تابع وان (EXca, REca, SHP) متغيرات مستقلة لبيانات ربع سنوية، وان فترات الابطاء المثلى هي (4,4,0,4) بناءً على قيم (Akaike) التي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار، و تحدد تلقائياً من قبل البرنامج، كذلك فالاختبارات الاحصائية توضح جودة النموذج من خلال قيمة معامل التحديد ($R^2=0.99$)، اما قيمة Adjusted R-squared (R^2) فقد بلغت (0.98)، بمعنى ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما قيمته (98%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وان القيمة المتبقية تعود الى متغيرات أخرى قد تكون عشوائية او غير داخلة في النموذج، كما و تتضح معنوية النموذج من خلال اختبار قيمة (F-statistic)، والتي كانت معنوية عند مستوى (1%) وبذلك فان النموذج معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: B=0$) ونقبل الفرض البديل ($H_0: B \neq 0$)، وكما مبين في الجدول.



اولا: تقدير نموذج ARDL لتأثير الايرادات والنفقات الاستثنائية والصدمات النفطية على الناتج

1: تقدير نموذج ARDL

جدول (6) تقدير نموذج ARDL

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	4.955647	0.117212	0.580863	GDP(-1)
1.0000	5.16E-13	0.139148	7.18E-14	GDP(-2)
1.0000	-3.61E-13	0.139148	-5.03E-14	GDP(-3)
0.0067	2.807684	0.126149	0.354187	GDP(-4)
0.0000	10.80167	138.3138	1494.021	SHP
0.0005	-3.661097	250.6452	-917.6366	SHP(-1)
1.0000	-9.37E-14	277.2315	-2.60E-11	SHP(-2)
1.0000	-1.61E-13	277.2315	-4.47E-11	SHP(-3)
0.0627	-1.896905	225.3735	-427.5122	SHP(-4)
0.0851	1.750894	0.257267	0.450448	RECA
0.6277	-0.487518	0.336138	-0.163873	RECA(-1)
1.0000	-1.13E-12	0.336803	-3.79E-13	RECA(-2)
1.0000	1.61E-12	0.336803	5.41E-13	RECA(-3)
0.0550	1.957125	0.289449	0.566488	RECA(-4)
0.0074	-2.772650	0.140803	-0.390396	EXCA
0.0087	-2.713128	6055.019	-16428.04	C
222057.3	Mean dependent var	0.989809		R-squared
88670.60	S.D. dependent var	0.987261		Adjusted R-squared
21.44481	Akaike info criterion	10007.97		S.E. of regression
21.93549	Schwarz criterion	6.01E+09		Sum squared resid
21.64091	Hannan-Quinn criter.	-798.9029		Log likelihood
1.577642	Durbin-Watson stat	388.4982		F-statistic
		0.000000		Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				



ثانياً: اختبار Wald Test:

يبين لنا أهمية المتغيرات التوضيحية فيما إذا كانت تلك المتغيرات أساسية في النموذج أو غير مهمة يمكن الاستغناء عنها دون التأثير على النموذج المقدر، فإذا كانت المتغيرات في هذا الاختبار معنوية ($P\text{-Value} < 0.05$) في اختبار Wald Test فإنها تعد مهمة وتضيف شيء إلى النموذج ولا يمكن حذفها، وتشير نتائج معنوية الاختبار في الجدول (6) إلى أن إحصاءه F-statistic ، Chi-square معنويان عند 1% وعلى هذا الأساس تعد تلك المتغيرات المتمثلة بمؤشرات السياسة المالية الاستدسائية والصدمة النفطية متغيرات توضيحية مهمة لا يمكن الاستغناء عنها في النموذج.

جدول (7) اختبار Wald Test

		Wald Test:	
		Equation: Untitled	
Probability	df	Value	Test Statistic
0.0071	(3, 60)	4.420503	F-statistic
0.0041	3	13.26151	Chi-square
Null Hypothesis: C(2) =0 , C(3) =0 , C(4) =0			
	Null Hypothesis Summary:		
Std. Err.	Value	Normalized Restriction (= 0)	
0.139148	7.18E-14	C(2)	
0.139148	-5.03E-14	C(3)	
0.126149	0.354187	C(4)	
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ثالثاً: اختبار ملائمة توصيف النموذج Ramsey Reset Test

يوضح هذا الاختبار ما إذا كان شكل الانحدار مناسباً، أي نختبر ما إذا كانت العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يجب أن تكون خطية أم أن الشكل غير الخطي سيكون أكثر ملاءمة. كما يستخدم للتحقق من أخطاء التوصيف في نموذج الانحدار ويساعد في تحديد ما إذا كان النموذج محددًا بشكل صحيح، بمعنى أنه يتمتع بالشكل الوظيفي المناسب ويتضمن أغلب المتغيرات ذات الصلة، وتشير نتائج اختبار Ramsey Reset Test أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة سوء



التوصيف الرياضي (Misspecification).⁽¹⁾ حيث قدرت قيمة احتمالية كل من T-statistic و F-statistic وهي اكبر من 5% (0.1891, 0.1891) أي أنها غير معنوية، وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم الذي تؤكد أن النموذج لا يعاني من سوء التوصيف الرياضي.

جدول (8) اختبار Ramsey Reset Test

Ramsey RESET Test				
Equation: UNTITLED				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) SHP SHP(-1)				
SHP(-2) SHP(-3) SHP(-4) RECA RECA(-1) RECA(-2) RECA(-3)				
RECA(-4) EXCA C				
	Probability	df	Value	
	0.1891	59	1.328544	t-statistic
	0.1891	(1, 59)	1.765030	F-statistic
	0.1345	1	2.240253	Likelihood ratio

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

رابعاً: اختبار الحدود للتكامل المشترك (The Bound Test Approach to Counteraction):
يسمى باختبار الحدود (Bound Test)، ويقاس مدى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (EXca, REca, SHP) وبين المتغير التابع (GDP)، ويعتمد على قيمة F، والتي يتم مقارنتها مع الحدود العليا والدنيا والتي تكون موزعة ضمن مستويات معنوية مختلفة، كما موضح في الجدول الآتي.

(1) انظر:

-Ramsey, J. B. (1969, February). Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis. Journal of the Royal Statistical Society, Vol 31(issue 2).



جدول (9) اختبار الحدود للتكامل المشترك وفق منهجية ARDL

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.2	2.37	10%	8.658914	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	k
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		
	Finite Sample: n=80		76	Actual Sample Size
3.312	2.474	10%		
3.838	2.92	5%		
5.044	3.908	1%		
	Finite Sample: n=75			
3.334	2.482	10%		
3.862	2.946	5%		
5.092	4.048	1%		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

من الجدول توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمة النفطية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا ما تؤكد قيمة F-statistic والتي تبلغ (8.6578914) وهي أكبر من القيمة الجدولية وفي جميع المستويات العليا والدنيا وعند مستوى معنوية (1%)، وبذلك نرفض فرضية عدم التشير إلى عدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل والذي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة.

خامساً: اختبار الارتباط التسلسلي Breusch- Godfrey Serial Correlation

يبين لنا هذا الاختبار إلى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي ومن خلال الاستعانة باختبار (Breusch-Godfrey)، حيث اتضح من نتائج جدول () إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي في النموذج المقدر، وهذا ما تؤكد قيمتي F و Prop-Chi-Square، أي أن النموذج غير معنوي أي أنه عند مستوى معنوية أكبر من (0.05%)، ولذا نقبل فرضية عدم التشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، كما في الجدول الآتي.

جدول (10) اختبار الارتباط التسلسلي وفق منهجية ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
6740.0	Prob. F(2,58)	.42783424	F-statistic
2920.0	Prob. Chi-Square(2)	7.113343	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.



سادساً: اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity Test)

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن ثبات تجانس التباين للنموذج المقدر من خلال اختبار قيمتي F و χ^2 -Square، وإشارت نتائج الاختبار في الجدول (22) إلى عدم وجود مشكلة انعدام ثبات تجانس التباين، لأن قيم F و χ^2 -Square غير معنوية عند مستوى معنوية (0.05%) أو أقل من ذلك وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تدعي ثبات تجانس التباين ونرفض الفرضية البديلة المعاكسة، كما في الجدول الآتي:

جدول (11) اختبار ثبات تجانس التباين وفق منهجية ARDL

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.0746	Prob. F(2,58)	24.427834	F-statistic
0.0922	Prob. Chi-Square(2)	37.11334	Obs*R-squared

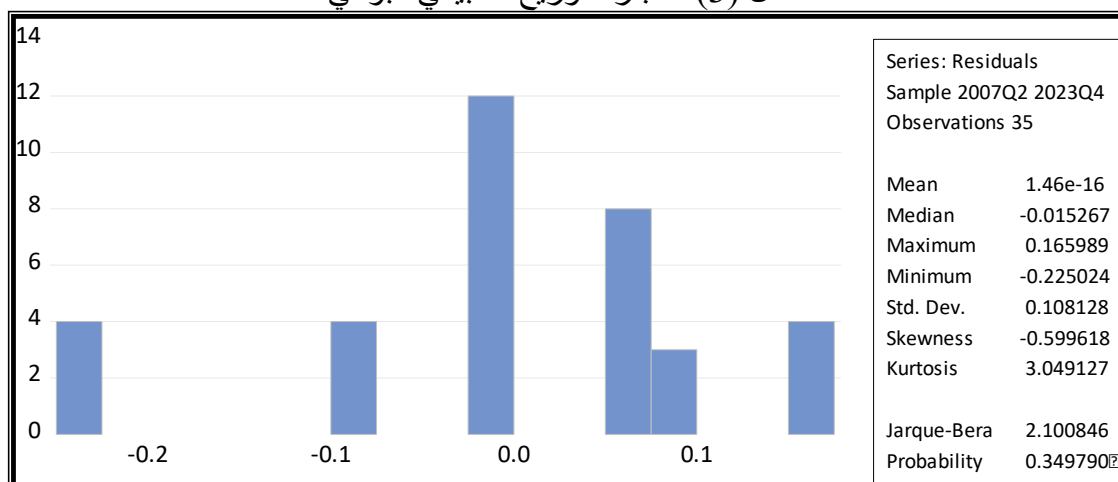
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

سابعاً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

وبموجبه نتعرف فيما إذا كانت بواقي النموذج المقدر تتوزع توزيعاً طبيعياً أم لا ويتضح ذلك من الشكل (24) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque - Bera غير معنوي أي أكبر من (0.05%)، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على $H_0: JB > X_{0.05}$ بمعنى ذلك أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على $H_0: JB < X_{0.05}$ بمعنى ذلك أن البواقي لا تتوزع توزيعاً طبيعياً، كما في الشكل الآتي:



شكل (3) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

ثامناً: تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) بعد التأكد من سكون المتغيرات المدروسة ينبغي الحصول على المقدرات قصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ وفق منهجية (ARDL)، فمن خلال نتائج التقدير في الجدول () والذي يبين معاملات المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج في الاجل القصير ومعنويتها، يتضح ان العلاقة بين (REca, SHP), كميتغيرات مفسرة و (GDP) كميتغير تابع علاقة طردية وعند معنوية مقبول احصائيا ، اذ من الطبيعي ان يكون لمؤشر الايرادات الاستثنائية والصدمة النفطية للإيجابية تأثير موجب على الناتج المحلي الاجمالي وهذا ينسجم مع الواقع فضلا عن النظرية الاقتصادية، وبالتأكيد انه كلما ازدادت الايرادات الاستثنائية ينعكس إيجابا على الناتج المحلي الاجمالي ، وعليه يمكن القول ان لمؤشر الايرادات الاستثنائية والصدمة النفطية الايجابية تأثير فعال على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع فرضية البحث. اما معلمة تصحيح الخطأ او معلمة التعديل (-1) CointEq كانت نتيجتها سالبة أي انها متوافقة مع المنطق القياسي و بلغت (-0.064950) وهي معنوية عند مستوى (1%)، وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في الامد القصير، كما تبين معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي (0.065%) من التغيرات في الاجل القصير للناتج المحلي الاجمالي في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحها في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل عندما يحدث اي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية المذكورة اعلاه، وان المدة اللازمة للوصول الى التوازن في الأجل الطويل هي بحدود (15.38) وبما ان البيانات المستخدمة في التقدير هي ربع سنوية فأن مدة التغيرات في الأجل القصير اللازمة لتحقيق التعديل او التوازن



في الاجل الطويل هي بحدود (3 سنوات و 8 أشهر)، ويتضح ان سرعة التكيف في النموذج ضعيفة، واجمالا يمكن القول انه في حالة تغير أي متغير الإيرادات الاستثنائية والصدمة النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في الناتج المحلي بمقدار اقل من الوحدة و يبلغ (0.064950-) تقريبا، وبناء على ذلك يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنه قصيرة الاجل ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنه قصيرة الاجل بين المتغيرات التي ثبت تأثيرها على الناتج المذكورة اعلاه، كذلك يشير معامل التحديد المتعدد المعدل ان 79% تقريبا من التغيرات في المتغير التابع (الناتج) تعزى الى (متغيرات الإيرادات الاستثنائية والصدمة النفطية الإيجابية) المؤثرة في العلاقة قصيرة الاجل وان 21% من التغيرات تعزى الى عوامل عشوائية او ربما متغيرات لم تدخل بالتقدير، كما مبين في الجدول الآتي.

جدول (12) تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/17/25 Time: 00:36				
Sample: 2004Q1 2023Q4				
Included observations: 76				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0018	-3.261602	0.108593	-0.354187	D(GDP(-1))
0.0018	-3.261602	0.108593	-0.354187	D(GDP(-2))
0.0018	-3.261602	0.108593	-0.354187	D(GDP(-3))
0.0000	12.84180	116.3405	1494.021	D(SHP)
0.0366	2.137975	199.9612	427.5122	D(SHP(-1))
0.0366	2.137975	199.9612	427.5122	D(SHP(-2))
0.0366	2.137975	199.9612	427.5122	D(SHP(-3))
0.0552	1.955434	0.230357	0.450448	D(RECA)
0.0243	-2.310329	0.245198	-0.566488	D(RECA(-1))
0.0243	-2.310329	0.245198	-0.566488	D(RECA(-2))
0.0243	-2.310329	0.245198	-0.566488	D(RECA(-3))
0.0000	-6.795651	0.009558	-0.064950	CointEq(-1)*
4729.171	Mean dependent var	0.821860	R-squared	



21208.49	S.D. dependent var	0.791242	Adjusted R-squared
21.33955	Akaike info criterion	9690.171	S.E. of regression
21.70756	Schwarz criterion	6.01E+09	Sum squared resid
21.48663	Hannan-Quinn criter.	-798.9029	Log likelihood
		1.577642	Durbin-Watson stat

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

تاسعاً: تقدير العلاقة طويلة الأجل وفق نموذج ARDL

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، يتم الآن قياس العلاقة طويلة الأجل وفق منهجية ARDL، فمن خلال نتائج التقدير في الجدول، نلاحظ أن تأثير النفقات والإيرادات الاستثنائية موجبا على الناتج المحلي ومقبول من الناحية الإحصائية والنظرية، في حين لم تثبت معنوية الصدمات النفطية في الأجل الطويل مما يشير إلى أن أثر الصدمات النفطية يكون عابرا في لتقلب أسعار النفط في الأجل الطويل، بمعنى عند تغير النفقات والإيرادات الاستثنائية بمقدار 1% يؤدي إلى تغير موجب على الناتج المحلي بمقدار 13%، 6% على التوالي، وبالرغم من الاختلاف النسبي في تقدير العلاقة طويلة الأجل عنه في العلاقة قصيرة الأجل وبالخصوص متغير النفقات الاستثنائية، وقد يعود ذلك إلى الثبات النسبي لتلك النفقات سنوياً من حيث تأثيرها على الناتج كونها بالمجمل نفقات تشغيلية غير منتجة وبالتالي لم يظهر تأثيرها في الأجل، وخلاصة القول يمكن رفض فرضية العدم التي تدعي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقبول الفرض البديل، كما مبين في الجدول الآتي:

جدول (13) تقدير العلاقة طويلة الأجل وفق نموذج ARDL

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1557	1.437843	1594.139	2292.122	SHP
0.0518	8.382950	2.497257	13.13423	RECA
0.0166	12.00981	1.952239	6.010758	EXCA
0.1879	-1.331939	189900.1	-252935.3	C
EC = GDP - (2292.1216*SHP + 13.1342*RECA - 6.0108*EXCA - 252935.3054)				

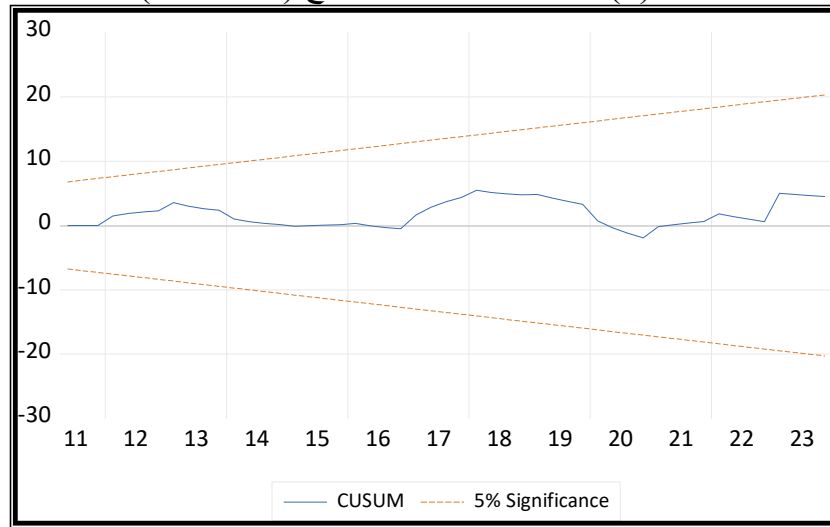
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

عاشراً: اختبار استقرارية النموذج (CUSUM)



لتأكيد استقرار النموذج خلال مدة البحث وفي الأمدن القصير والطويل نعتمد على اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج والذي اقترح من قبل Brown سنة 1975، ونتائج الاختبار اظهرت حسب شكل (4)، أن النموذج مستقر في مجمله حيث ان الرسم البياني للاختبار كان داخل الحدود الحرجة وعند مستوى معنوية (0.05%)، وهذا يعني صحة النموذج وانسجامه بين نتائج تصحيح الخطأ وفي الأمدن القصير والطويل، كما في الشكل الآتي.

شكل (4) اختبار استقرارية النموذج (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

احدى عشر: تحليل دوال استجابة النبضات (IRF)

يُعد تحليل دوال استجابة النبضات مهماً لمعرفة درجة استجابة الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع الى صدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد من المتغيرات الأخرى المستقلة المتمثلة بمؤشرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمة النفطية فمن خلال بيانات الجدول (13) والذي يبين في العمود اليمين عدد السنوات التي مرت بحدوث الصدمة للمتغير، بينما تقيس الاعمدة الأخرى درجة استجابة الناتج المحلي الاجمالي للصدمة التي تحدث في متغيرات السياسة المالية الاستثنائية، كما في التحليل الآتي:

1- ان درجة استجابة الناتج المحلي الاجمالي الى صدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد من المتغير نفسه بدأت موجبة وكبيرة واخذت باتجاه متناقص موجب ومتذبذب حتى نهاية السلسلة ، وبشكل عام كانت درجة استجابة النبضات للمتغير ذاته متناقصة وكبيرة.



2- كانت درجة استجابة الناتج المحلي الاجمالي للنفقات الاستثنائية كانت مساوية للصفر للسنة الاولى ثم اخذت قيم سالبة وباتجاه متناقص في السنة الثالثة وحتى نهاية المدة ، وقد يعود ذلك الى ان معظم النفقات تشغيلية واستهلاكية تصل الى اكثر من 80% من النفقات مما يجعل اثر تغيراتها محدود او يكون سالبا على الناتج وهذا التفسير الارجح الى ذلك.

3- اما درجة استجابة الناتج المحلي الاجمالي للإيرادات الاستثنائية فقد كانت مساوية للصفر في السنة الاولى، ثم اخذت قيم سالبة تزداد تارة وتنخفض تارة اخرى حتى نهاية المدة وهذه النتيجة تتطابق مع التفسير السابق ولنفس الاسباب.

4- وبالنسبة الى درجة استجابة الناتج المحلي الاجمالي للصدمة النفطية تساوي صفر للسنة الاولى ثم اخذت بالتناقص الطفيف وقيم موجبة خلال المدة مما يشير الى حساسية الناتج للتقلبات والصدمات في السوق النفطية.

جدول (14) تحليل دوال استجابة النبضات (IRF) لمتغيرات البحث

EXCA	RECA	SHP	GDP	Response of GDP: Period
0.000000	0.000000	0.000000	22196.82	1
-1149.288	-680.6414	1671.751	20964.80	2
-1820.446	-1384.495	2795.271	20007.44	3
-1359.766	-927.4144	2142.843	20890.89	4
-1259.850	-932.2610	2027.868	20947.34	5
-1317.579	-1206.396	2166.938	20559.38	6
-1255.469	-1266.120	2100.905	20499.80	7
-1205.636	-1278.464	2036.261	20492.24	8
-1204.715	-1320.109	2041.256	20428.11	9
-1202.251	-1337.743	2040.090	20400.24	10

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

ثاني عشر : تحليل استجابة مكونات التباين (VD)

يوضح جدول (14) نتائج تحليل استجابة مكونات الناتج المحلي الاجمالي باعتباره متغيراً تابعاً، والمتأثري من الصدمات التي تحدث في المتغيرات المستقلة للنموذج المتمثلة بمؤشرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمة النفطية ، ويبين العمود S.E الخطأ المعياري، اما بخصوص الاعمدة الأخرى فتمثل النسبة من التباين فمن خلال نتائج الجدول المذكور نجد ما يأتي:



جدول (15)

درجة استجابة تباين الناتج المحلي لمتغيرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمة النفطية

Variance Decomposition of GDP:					
EXCA	RECA	SHP	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	22196.82	1
0.140997	0.049453	0.298329	99.51122	30607.20	2
0.343289	0.176285	0.785716	98.69471	36744.29	3
0.361444	0.180626	0.847333	98.61060	42354.14	4
0.360439	0.183514	0.862453	98.59359	47320.53	5
0.367333	0.208431	0.899239	98.52500	51670.18	6
0.367482	0.231394	0.917528	98.48360	55656.47	7
0.364186	0.249722	0.923968	98.46212	59370.10	8
0.361774	0.266995	0.930119	98.44111	62844.87	9
0.359786	0.282057	0.935202	98.42296	66128.99	10

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

1. ان درجة استجابة تباين الناتج المحلي الاجمالي للمتغير نفسة كانت كبيرة جدا واخذت بالانخفاض الطفيف حتى نهاية المدة وبنسبة اقل من 2% تقريبا.
2. اما درجة استجابة الناتج المحلي للصدمة النفطية فكانت تساوي صفراً عند بداية المدة واخذت بالازدياد التدريجي الى ان بلغت 0.93 في نهاية المدة وهي استجابة طبيعية وهي اقل من الواحد الصحيح وتشير الى تأثر الناتج بالصدمات النفطية.
3. وبخصوص متغير الايرادات الاستثنائية فأنها لا تفسر من مكونات التباين التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي في السنة الاولى، ثم تأخذ نسبة التفسير بالازدياد التدريجي حتى تصل الى 0.18 في السنة الخامسة، بعدها تزداد حتى تصل في اخر المدة الى 0.28 عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لمتغير الايرادات الاستثنائية، مما يشير الى استجابة الناتج المحلي لصدمات التباينات في المتغير المستقل المذكور.
4. كما ان متغير النفقات الاستثنائية لا يفسر شيء من مكونات التباين في الناتج المحلي في بداية المدة ايضا، ثم يأخذ تفسير تباين الناتج للصدمات التي تحدث بالنفقات في السنة الثانية بالازدياد ليصل الى 0.14، بعد ذلك تزداد استجابة تباين الناتج للمتغير ذاته بشكل كبير نسبيا مقارنة بما سبق وبشكل متقارب حتى تصل الى 0.36 تقريبا.



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تنتقل آثار الصدمات الاقتصادية إلى الاقتصاد الكلي عبر قنوات متعددة، أهمها: قناة تحويل الثروة: وتتمثل في آلية تحويل أو تسهيل الموارد النفطية، وقناة العرض: نظراً لكون النفط أحد المدخلات الإنتاجية الأساسية التي تؤثر على هيكل التكاليف.
2. أظهر البحث ان السياسة المالية الاستثنائية في العراق مسايرة للدورة الاقتصادية وهناك ميل واضح لحركتها لا سيما اوقات الصدمات، وقد تعاكس النموذج الكينزي الى يرى انه في حالة الانكماش فإن الحكومة تطبق مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق او تخفيض الضرائب مما يؤدي لزيادة الانفاق او العكس، والاقتصاد العراقي لا يطبق السياسة المالية الاستثنائية اللازمة للحد من التباطؤ الاقتصادي، فالحكومة تبدي قدر كبير من التساهل وقت الرواج وتتشد في سياستها اوقات الركود.
3. كشفت نتائج التحليل القياسي باستخدام نموذج ARDL عن وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمات النفطية والنتائج المحلي الإجمالي، اذ بلغت قوة هذا التأثير 79% مما يعكس درجة عالية من الارتباط، كما أظهرت النتائج معنوية العلاقة طويلة الأجل اذ تجاوز معامل السياسة الانعكاسية الواحد الصحيح ليبلغ 1.5 بينما سجلت مرونة النفقات الانعكاسية قيمة 1.06.
4. تشير العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمات النفطية مع الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الأجل القصير إلى أن جميع الصدمات النفطية تؤثر تأثيراً إيجابياً وقوياً على الناتج المحلي. في المقابل، كان تأثير الإيرادات ضعيفاً وسالباً. كما أن معلمة التعديل تتوافق مع المنطق الاقتصادي، اذ تُظهر سرعة تكيف متواضعة في النموذج. أما على المدى الطويل، فلم تكن الصدمات النفطية ذات دلالة إحصائية معنوية، بينما كان تأثير النفقات والإيرادات الاستثنائية معنوياً وإيجابياً. وبناءً على ذلك، يمكن استنتاج أن الاختلاف بين العلاقة قصيرة وطويلة الأجل يعود إلى التباين النسبي للنفقات على أساس سنوي، والتي تميل إلى كونها تشغيلية، ومن ثم لم يظهر تأثيرها في المدى القصير.



5. من خلال استخدام نموذج ARDL كشفت نتائج الاختبار القياسي وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمة النفطية مع الناتج المحلي الإجمالي وكانت نسبة التأثير عالية (79%)، في حين تبينت معنوية العلاقة طويلة الأجل أيضاً بمعنى أن السياسة الاستثنائية ومرونة الإيرادات الاستثنائية أكثر من الواحد (1.5) في حين بلغت مرونة النفقات الاستثنائية (0.87).

6. تشير العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية الاستثنائية والصدمة النفطية مع الناتج المحلي في الفترة قصيرة الأجل إلى أن كل من الصدمات النفطية لها تأثير موجب وكبير على الناتج المحلي في حين كان تأثير الإيرادات ضعيف ومعاكس، وأن معلمة التعديل متوافقة مع المنطق الاقتصادي وأن سرعة التكيف في النموذج متواضعة، في حين كان تأثير في العلاقة طويل الأجل، أن الصدمات النفطية غير معنوية في حين كان أثر النفقات والإيرادات الاستثنائية معنوياً وموجباً ونستنتج أنه الاختلاف ما بين العلاقة الأقصيرة وطويلة الأجل يعود إلى التباين النسبي للنفقات سنوياً وأنها بالمجمل تشغيله وبالتالي لم تظهر تأثيرها في الأجل القصير.

ثانياً: التوصيات

1. تركيز الاهتمام على تنمية القطاعات السلعية من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مقبولة لما تمتلك تلك القطاعات من قدرة على توسيع قاعدة العرض السلعي.
2. لا بد من تفكير صانعي السياسة المالية أن تكون السياسة المالية معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية لتحفيز الناتج المحلي الإجمالي وبحدود تتوافق مع قواعد الانضباط المالي الذي يستهدف تخفيض العجز في الموازنة.
3. ضبط الانفاق وترشيده عن طريق إصلاح الإدارة المالية وتخصيص الموارد بشكل كفوء وفقاً لسلم الأولويات.
4. تحسين بيئة أداء الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتفعيل الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص، فضلاً عن تحسين كفاءة إدارات الضرائب وتفعيل ادائها وتحسين طرق الجباية ومعالجة التهرب الضريبي بدلاً من رفع الضرائب.



5. التوجه نحو انشاء صناديق مالية لدعم القطاعات الاقتصادية ومن الصدمات النفطية وتكون تحت ادارة السلطة النقدية وتنمية احوال تلك الصناديق من خلال استثمارها في مشاريع منتجة للسلع والخدمات.

6. تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية كونها معرضة للصدمات النفطية لأرتباطها بأسعار سوق النفط العالمية , ولابد من تنويع مصادر الايرادات لا سيما إيرادات حصة الموازنة من الايرادات القطاع العام والضرائب والرسوم.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1. اسراء سعيد صالح واسراء عبد فرحان, قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق (2003-2014), مجلة كلية الكوت الجامعة, المجلد الثاني, العدد 1, 2018.
2. البنك المركزي العراقي , التقرير الاقتصادي السنوي , 2022.
3. زمان وهيبه, اثر الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي), اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة ابي بكر- بلقايد قلمسان -2018.
4. عباس كاظم العمي وزهراء يوسف, الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية وعلاقتها بفجوة الناتج والتضخم في العراق , المجله العراقية للعلوم الادارية , مجلد 14 , العدد 55, 2014.
5. عبد السلام بوخروقه, فعالية السياسة المالية في التقليل من اثار الصدمات النفطية على التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري, اطروحة دكتوراه, جامعة غرداية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, 2019.
6. عبدالحميد احمد عثمان, تقدير فجوة الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الليبي, مجله الدراسات الاقتصادية, جامعه سحدر, المجلد الرابع . العدد الاول, 2021.
7. عقيل عدنان سعيد وسعيد محمود, السياسة الاستثنائية واثرها على النمو الاقتصادي في الاردن (1976- 2011), المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية, مجلد 3, عدد 2, 2026.



8. مايكل ابدجمان, الاقتصاد الكلي, النظرية والسياسة , ترجمة محمد ابراهيم , الرياض, دار المريخ.

9. مهدي سهر غيلات وسلام مشاني, الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي طبعة اولى , دار الايام للنشر والتوزيع , عمان , 2018.

ثانيا: المصادر الأجنبية

10. Bekheet, H. N. . (2022). The Role of Fiscal Policies In Financing Human Development In Iraq. Akkad Journal Of Multidisciplinary Studies, 1(1), 1–17. <https://doi.org/10.55202/ajms.v1i1.42>
11. Blanchard, Olivier J., and Jordi Galí. The Macroeconomic Effects of Oil Shocks: Why Are the 2000s So Different from the 1970s? Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2007. NBER Working Paper No. 13368.
12. Bradford DeLong, Discretionary Fiscal Policy as a Stabilization Policy Tool: What Do We Think Now That We Did Not Think in 2007, University of California, Berkeley, 2013.
13. Case, Karl E. & Fair, Ray C, Principles of Macroeconomics, Prentice Hall, 2003.
14. Centre for Policy Analysis ,The Dutch in an Emerging Oil Economy. CEPA Paper No. 20. Accra, Ghana: Centre for Policy Analysis, 2010.
15. Chuku, C. A, "Linear and Asymmetric Impacts of Oil Price Shocks in an Oil-Importing and -Exporting Economy: The Case of Nigeria." OPEC Energy Review 36, no.4 , 2012.
16. Hou, Kewei, Darryl C. Mountain, and Tongxu Wu. "Oil Price Shocks and Their Transmission Mechanism in Oil-Exporting Economies: A VAR Analysis Informed by a DSGE Model." Journal of International Money and Finance 68, 2016.
17. M. Hakan Berument, Nildağ Başak Ceylan, and Nuray Doğan, "The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth of Selected MENA Countries," The Energy Journal 31, no. 1 (2012).



18. Moshiri, S. "Asymmetric Effects of Oil Price Shocks in Oil-Exporting Countries: The Role of Institutions." *OPEC Energy Review* 39, no. 2, 2015.
19. Nima Bekheet, H. ., & Maznan, N. H. . (2022). Financial Liberalization Policies and Sustainable Economic Development In Arab Countries. *Akkad Journal Of Contemporary Economic Studies*, 1(3), 122–137.
<https://doi.org/10.55202/ajces.v1i3.58>
20. Paolo Manasse, Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions - A View from MARS, IMF Working Paper no. 06/27 , International Monetary Fund, 2006.
21. Pieschacón, Anamaría."The Value of Fiscal Discipline for Oil-Exporting Countries." *Journal of Monetary Economics* 59, no. 3, 2012.
22. Ramsey, J. B. (1969, February). Tests for Specification Errors in Classical Linear Least-Squares Regression Analysis. *Journal of the Royal Statistical Society*, Vol 31(issue 2).
23. Robert E. Hall & Marc Lieberman, *Macroeconomics: Principles and Applications*, 6th Edition, South-Western Cengage Learning, USA, 2010.